



# الشراكات

حُقِرَ على شكل هلال في منطقة إلبلا في النيجر، تسمى أنصاف القمر، وهي تستخدم لاحتجاز مياه الأمطار ولحماية الغراس من الأخراف. ويعمل مشروع بوله الصندوق على استخدام هذه التقنيات على نطاق أوسع لتحسين خصوبة التربة والنهوض بالإنتاج الزراعي الرعوي في سهل أغوي.

© IFAD/ D. Rose



أنشئ الصندوق كشراكة عالمية، وظلت الشراكات تمثل دوماً عنصراً أساسياً في عمل الصندوق. وتركز المنظمة على بناء شراكات استراتيجية ومنتقاة لمضاعفة أثرها على الفقر الريفي.

ويشمل الشركاء الرئيسيون للصندوق حكومات البلدان النامية، والمنظمات الإنمائية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والسكان الريفيين الفقراء ومنظماتهم. ويعمل الصندوق بوصفه أحد الموقعين على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (انظر الصفحة 74) مع الجهات المانحة والشريكة الأخرى للوفاء بالتزاماته في مجال الشراكة، وهي الملكية القطرية، والمواطنة بين الجهات المانحة والجهات الشريكة، والتنسيق المشترك بين الوكالات، والإدارة من أجل تحقيق النتائج، والمساءلة المتبادلة. ويعمل الصندوق بشكل أكثر انتظاماً من خلال الشراكات في نفس الوقت الذي يقوم فيه بتحسين سبل العمل نحو تحسين دوره كشريك للآخرين.

وفي عام 2007، مضى الصندوق قدماً في منتدى المزارعين الذي يشكّل الإطار لشراكته مع منظمات المزارعين في جميع أنحاء العالم (انظر الصفحة 76). وشارك الصندوق بدور نشط في مشروع الأمم المتحدة التجريبي لتوحيد الأداء الذي انطلق في عام 2007 لتحسين الاتساق والتنسيق بين منظمات الأمم المتحدة على الصعيد القطري (انظر الصفحة 62). كما ركز الصندوق بشكل خاص على زيادة التعاون مع وكالاتي الأمم المتحدة اللتين يقع مقرهما في روما، وهما منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي (انظر الصفحة 77). وساهم الصندوق بالشراكة مع البنك الدولي في وضع تقرير التنمية في العالم 2008: الزراعة من أجل التنمية (انظر الصفحة 75).

### الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة

قام البرلمان البلجيكي في عام 1983 بإنشاء الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة من أجل دعم السكان الذين تتهددهم المجاعة. وبدأ البرنامج المشترك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية العمل في السنة التالية، وفي عام 2005، سلط التقييم الخارجي المستقل للصندوق الضوء على تلك الشراكة باعتبارها ملائمة بدرجة كبيرة لعمل الصندوق. وتعني التحسينات التي أدخلت على الخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال منح الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة أن الزيادة في الدخل نتيجة مشاريع القروض الزراعية تعني أيضاً تحسناً الأمن الغذائي والتغذوي للمزارعين الفقراء وأسراهم. وخلال عام 2007، واصل البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة أداء دوره الحافز والمناصر لتعزيز عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الحد من الفقر.

وركز العمل الميداني خلال العام على دعم تنفيذ 12 مشروعاً جارياً وتصميم مشروعين جديدين مشتركين بين الصندوق والبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. ووافقت الحكومة البلجيكية على تمويل من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة بما مقداره 2.7 مليون يورو (3.7 مليون دولار أمريكي) لبرنامج التنمية الريفية المتكاملة في كيدال الذي يدعمه الصندوق في مالي. وسوف تستخدم المنحة لتحسين سبل وصول السكان الريفيين الفقراء إلى البنية الأساسية الاجتماعية وخدمات مثل الصحة والتعليم. كما أبرمت اتفاقية منحة من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة بما قيمته 4.6 مليون يورو (6.2 مليون دولار أمريكي) لمشروع مبادرة الإنعاش والتنمية الزراعية والريفية في النيجر لتحسين سبل الوصول إلى مياه الشرب ودعم البرنامج الوطني للتغذية المدرسية. وساهمت بلجيكا من خلال البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة بنحو 146 مليون يورو (193 مليون دولار أمريكي) بحلول نهاية عام 2007 في منح للمشاريع المدعومة من الصندوق.

وفي عام 2007 كتف البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة من نهج الابتكار في تصميم المشروعات باستخدام نهج التخطيط والتقييم التشاركي الشامل في مشروعات في بوروندي والصومال. ويضمن هذا النهج مشاركة السكان الريفيين الفقراء في تخطيط وتقييم المشروعات. واستناداً إلى التجارب الناجحة السابقة، انتهى البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة من صياغة مكونه في البرنامج الانتقالي لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع في بوروندي. وجاء ذلك في أعقاب مسح أساسي شامل أجرته مؤسسات محلية تحت توجيه معهد الأمير ليوبولد لطب المناطق الإدارية في أنتويرب في بلجيكا، وتمت الموافقة على منحة بنحو 4.5 مليون يورو (6.3 مليون دولار أمريكي) وسيتم توقيعها في مطلع عام 2008 لتمويل الحد من الفقر وتحسين الصحة والتغذية لصالح السكان الريفيين الضعفاء في ريف بوجمبورا في بوروندي.

واتخذ البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة نهجاً مائلاً في صياغة مرحلة توطيد مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة في الشمال الغربي من الصومال. أخذاً في الاعتبار توصيات التقييم المستقل للمرحلة الجارية من المشروع. وسوف تركز مرحلة التوطيد على ضمان الأثر المستدام بعد إقفال المشروع. وتكشف التجربة في بوروندي والصومال عن أن تقديرات الأثر التي قام بإجرائها موظفون محليون مؤهلون ومدربون تمثل وسيلة مجزية وبسيطة وكفوءة لتوليد المعلومات. ويكفل النهج التشاركي ملائمة المؤشرات ومساهمتها في بناء القدرة وتمكين المشروع وموظفي الحكومة المحلية وإرساء الأساس لوضع نظم للرصد والتقييم.

وفي ظل سنوات من الخبرة في تمويل البرامج في قطاعات المياه والإصحاح والصحة والتغذية في المناطق الريفية فإن البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة يتمتع بوضع يمكنه من تقاسم درايته ذات الصلة. واستمر العمل في الاستعراض المواضيعي بشأن المياه والصحة الذي بدأ في عام 2006. وسوف يحدد ذلك أهم الاستنتاجات والدروس المستفادة من المبادرات الإنمائية. وسيطرح توصيات بشأن التوجه الاستراتيجي الشامل للبرامج في المستقبل. كما سيساعد الاستعراض على فهم الارتباط المتبادل بين برامج التنمية الاقتصادية المدعومة من الصندوق وبين البرامج الاجتماعية الممولة من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. وسوف تصدر الوثيقة النهائية في عام 2008. وستعرض الوثيقة على حلقة عمل تقنية حول موضوع حصاد التضايف بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. وستشكل منطلقاً لإجراء مناقشات حول استراتيجية جديدة مشتركة بينهما بشأن مرحلة محتملة لمتابعة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

وخلال العام. واصل التقييم الخارجي المستقل الشامل للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. الذي يجريه اتحاد ADE-HIVA البلجيكي. عمله. وعرض تقريره المكتبي الأول على جميع الشركاء في الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. كما أجرى فريق التقييم زيارات ميدانية إلى المشروعات المشتركة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في إثيوبيا ومالي والنيجر وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة لإثراء الاستنتاجات الأولية. وأشار تقرير الاستعراض المكتبي إلى نتيجتين رئيسيتين:

- ما زالت النهج الشاملة والتشاركية التي يتبناها الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في معالجة انعدام الأمن الغذائي صالحة للتطبيق.
- على الرغم من الأثر الحقيقي الملموس لعمل الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في كثير من الميادين والقطاعات فإن تحسين آليات الرصد والتقييم يمكن أن يساعد على قياس ذلك الأثر.

ومن المتوقع إصدار تقرير نهائي في بداية عام 2008. وسوف يُعرض على البرلمان البلجيكي. وسوف تشكل استنتاجات التقييم منطلقاً لعملية تعبئة الموارد المطلوبة للمشروع في مرحلة محتملة لمتابعة الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

## الآلية العالمية

يستضيف الصندوق الآلية العالمية التي تمثل هيئة فرعية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتسعى الآلية العالمية منذ عام 1999 إلى زيادة التعاون مع الصندوق. وركزت الآلية العالمية في السنوات الأخيرة كل اهتمامها على تقديم الخدمات الاستشارية المالية للبلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وذلك استجابة لدعوة من المجتمع الدولي بشأن التنسيق والمواءمة على الصعيد الوطني. وفي سبتمبر/أيلول 2007، شاركت الآلية العالمية في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأقرت الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف خطة وإطار عمل استراتيجيين مدتهما عشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وتمهيد الطريق أمام الآلية العالمية للعمل خلال العقد المقبل. ونظمت الآلية العالمية خارج الدورات الرسمية أحداثاً جانبية حول العديد من المواضيع بما في ذلك:

- توظيف تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
- تعزيز قدرة المرأة على الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي
- تعزيز نهج انخراط الآلية العالمية على المستوى القطري

وكان الهدف من جميع الأنشطة الجانبية للآلية العالمية هو بلورة فهم مشترك بين أصحاب المصلحة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حول كيفية تعبئة الموارد المالية. وشدّدت الآلية العالمية على الحاجة إلى زيادة تمويل الإدارة المستدامة للأراضي في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة المعروفة بتوحيد الأداء. كما دعت الآلية العالمية إلى زيادة ترتيبات التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل اتفاق استضافة الآلية العالمية المبرم بين الآلية والصندوق من أجل زيادة الكفاءة والفعالية.

ويتضمن الإطار الاستراتيجي للصندوق 2007-2010 نقاط التقاء واضحة سواء مع إطار الإدارة القائمة على النتائج واستراتيجية الانخراط في الآلية العالمية أو مع الخطة الاستراتيجية العشرية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ما يمهد السبيل أمام زيادة التعاون بين الصندوق والآلية العالمية لتعزيز دمج استثمارات الصندوق في برامج التنمية الشاملة للبلدان. على نحو ما تدعو إليه استراتيجية التمويل المتكامل للآلية العالمية.

وتعاونت الآلية العالمية مع الفريق المرجعي المعني بسياسات تغيير المناخ لدعم بلورة موقف الصندوق بشأن هذه المسألة. وعلى المستوى التشغيلي، بدأت الآلية العالمية والصندوق العمل في مبادرتهمما التجريبية الأولى في فييت نام لضمان مراعاة الصلات بين تغيير المناخ وتدهور الأراضي في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. كما حدّد الصندوق والآلية العالمية الفرص المالية التي تتيحها آليات التخفيف والتكيف التي يمكن أن تدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتي يمكن في الوقت ذاته أن تكمل استثمارات الصندوق حتى تصل الفوائد إلى السكان الريفيين الفقراء. وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل الآلية العالمية مع الصندوق في إقليم آسيا والمحيط الهادي وإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي لتصميم نهج للوصول إلى تمويل تغيير المناخ من أجل الحد من الفقر وإصلاح الأراضي المتدهورة.

وخلال الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف، كان البنك الدولي إحدى المؤسسات المالية الدولية التي أعربت عن اهتمامها في الأخذ بمنهجية مبتكرة تضعها الآلية العالمية لاستعراض الاستثمارات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي. وقام الصندوق بإجراء اختبار تجريبي للمنهجية في استعراض مشترك مع الآلية العالمية بشأن ملاءمة حافظة الصندوق لأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وكانت نتائج الاستعراض إيجابية، حيث كشفت عن ازدياد استثمارات الصندوق في الإدارة المستدامة للأراضي. ويتضمن تقرير الآلية العالمية المعروض على الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف استعراضاً شاملاً للأنشطة في عام 2007. ويتاح التقرير على الموقع الشبكي للآلية العالمية ([www.global-mechanism.org](http://www.global-mechanism.org)).

## الائتلاف الدولي المعني بالأراضي

الائتلاف الدولي المعني بالأراضي هو تحالف عالمي لتعزيز سبل الوصول الآمن والمنصف إلى الأراضي أمام الفقراء من النساء والرجال. ويدعم الائتلاف حقوق السكان الفقراء في حيازة الأراضي من خلال المناصرة والحوار وبناء القدرات. ويعمل الائتلاف بشكل خاص على زيادة فرص الأسر والمجتمعات المحلية الفقيرة للتفاوض الجماعي وضمان حقوقهم في حيازة الأراضي.

ويعمل الائتلاف بوصفه ائتلاًفاً مستقلاً لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية من خلال الشراكات مع رابطات سكان الريف والمنظمات غير الحكومية والحكومات والوكالات الدولية في أكثر من 40 بلداً في جميع أنحاء العالم. ويستضيف الصندوق أمانة الائتلاف.

وقام الائتلاف في عام 2007 بتدشين سلسلة من المنشورات على الإنترنت والمنشورات المطبوعة بعنوان المعرفة من أجل التغيير. وتتضمن السلسلة خليلاً فائق الجودة للمواضيع المرتبطة بالوصول إلى الأراضي. ونشرت أربع وثائق، وتستفيد تلك الوثائق من الدراية والخبرة العملية والمجتمعية المستمدة من جميع أنحاء شبكة الائتلاف الدولي المعني بالأراضي. وعالجت تلك الوثائق ما يلي:

- الوصول إلى الممتلكات المشتركة
- نظم الحيازة وسبل العيش الرعوية
- رسم الخرائط التشاركية
- حقوق الشعوب الأصلية وجيرانها في الأراضي

وبدأ أعضاء الائتلاف في آسيا وأمريكا اللاتينية حملات لرصد ضمان حياة الأراضي للسكان الفقراء وتقيد الحكومات بالالتزامات الدولية المتعلقة بالوصول إلى الأراضي. وفي أفريقيا، عمل الائتلاف مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في مبادرة العمل التعاوني بشأن قضايا الأراضي. ويستخدم البرنامج البحوث العملية لجمع الأدلة الداعمة لجهود الأسر الفقيرة في المطالبة بحقوقها في الأراضي وحماية تلك الحقوق. وتدعم المبادرة المنظمات المجتمعية القائمة من خلال تعزيز قدرة أعضائها على استخدام البحوث القائمة على الأدلة للدفاع عن حقوقهم في المفاوضات مع مقرري السياسات على المستويين المحلي والوطني. وأقيمت في أوغندا في أبريل/نيسان الجمعية الثالثة لأعضاء الائتلاف الدولي المعني بالأراضي التي تعقد مرة كل سنتين. واستضاف الاجتماع خالف الأراضي الأوغندي. وقام الأعضاء باستعراض التقدم المحرز وإقرار إطار استراتيجي جديد لفترة الخمس سنوات المنتهية في عام 2011. وسيتم بموجب هذا الإطار تحويل الائتلاف الدولي المعني بالأراضي إلى ائتلاف قائم على الأعضاء ويعمل من خلال مكاتب إقليمية غير مركزية، وسيحسّن من ملائمة الائتلاف وفعاليتها على المستوى القطري. وشارك أعضاء الائتلاف وشركاؤه خلال العام في اجتماعات تخطيطية إقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقاموا باتخاذ الخطوات الأولى صوب تحقيق اللامركزية في آسيا. وخلال عام 2007، قدمت الوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمفوضية الأوروبية، ومركز بحوث التنمية الدولية، والصندوق، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ووزارة التعاون الإنمائي الهولندية، والبنك الدولي مساهمات لدعم عمل الائتلاف.

### ترويج الابتكارات وشراكات البحوث: الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمنتدى العالمي للبحوث الزراعية

يوصل الصندوق تركيز استثماراته في مجال البحوث الزراعية والتنمية التي تقودها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية على البحوث التكنولوجية لاستحداث تكنولوجيات زراعية مستدامة وتجربتها ميدانياً وتمكين السكان الريفيين الفقراء من استخدامها. ووافق الصندوق في عام 2007 على منح مبلغ مجموع قيمتها 11.6 مليون دولار أمريكي لما عدده 12 برنامجاً تحت قيادة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وفي عام 2007، دخلت المفوضية الأوروبية في شراكة استراتيجية مع الصندوق لدعم الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وقدّمت المفوضية الأوروبية مساهمة سنوية بنحو 43 مليون يورو إلى جميع المراكز الخمسة عشر التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وقامت بتحويل الأموال من خلال الصندوق. وتستضيف المنظمة حالياً أمانة التحالف التنفيذي للمراكز التي تساندها الجماعة الاستشارية الدولية. كما واصل الصندوق دعم المنتدى العالمي للبحوث الزراعية الذي يعزز الشراكات البحثية التعاونية في جميع أنحاء العالم. ويرأس الصندوق مجموعة الدعم المانحة للمنتدى العالمي للبحوث الزراعية، ويشترك في لجنتها التوجيهية ويعمل على إقامة شراكات بحثية فعّالة من حيث التكلفة وتكوين تحالفات استراتيجية للحد من الفقر الريفي.

### الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

تعمل الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على إنشاء نظم مالية شاملة لخدمة السكان الفقراء. وتمثل الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء شريكاً تقنياً ومورداً استراتيجياً للصندوق في التمويل الريفي. وهذه الجماعة هي اتحاد يضم 33 منظمة تمويلية تشترك في التمويل الصغرى. وتعمل الجماعة على تشجيع وتعزيز الأفكار والمنتجات والتكنولوجيا المبتكرة لتوسيع فرص الوصول إلى التمويل. ويعمل الصندوق في تعاون وثيق مع الجماعة في كثير من المجالات، حيث يقوم تعاون بينهما في مبادرة تحديات الابتكارات الريفية لصالح الفقراء، والمشاركة في حلقات العمل التدريبية التي تقودها الجماعة، وإجراء استعراضات النظراء المانحين للتمويل الصغرى. وواصل الصندوق العمل مع الجماعة في عام 2007 مستفيداً من خبرتها في المشاورات خلال دورات المشروعات. وواصلت الجماعة تعزيز التعاون من خلال المساهمة في مرفق تمويل التحويلات الذي يقوده الصندوق والمشاركة في لجنته التوجيهية (انظر الصفحة 72).

## مرفق تمويل التحويلات

أُطلق في فبراير/شباط مرفق تمويل التحويلات بما قيمته 10 ملايين دولار أمريكي للحد من الفقر وتعزيز التنمية. وهذا المرفق عبارة عن شراكة بين الصندوق والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وحكومتهم لكسمبرغ وإسبانيا وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ويدعم المرفق استحداث خدمات مبتكرة واقتصادية وميسورة للتحويلات من أجل تمكين العمال المهاجرين من إرسال أموالهم إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية في أوطانهم. وعرض التقرير المدعوم من الصندوق بعنوان إرسال الأموال إلى الوطن على المنتدى الدولي المعني بالتحويلات الذي عُقد في واشنطن العاصمة في أكتوبر/تشرين الأول. وهذه الدراسة هي أول محاولة لوضع خريطة لتدفقات التحويلات في العالم. وخلصت الدراسة إلى أن العمال المهاجرين في جميع أنحاء العالم حولوا أكثر من 300 مليار دولار أمريكي إلى أوطانهم في عام 2006.

وفي عام 2007، دعا المرفق إلى تقديم اقتراحات للبدء في اختيار أول جولة من الجهات المتلقية للمنح. وأعقب ذلك إجراء استعراض تنافسي. واختارت الجهات المانحة للمرفق المؤسسات المؤهلة، مثل المنظمات غير الحكومية التي لا تبغي الربح، وقدمت منحاً بلغت كحد أقصى 200 000 يورو لتنفيذ مشروعات من أجل:

- تحسين سبل الوصول إلى خدمات التحويلات في المناطق الريفية
- ربط التحويلات بالخدمات والمنتجات المالية الإضافية
- إقامة قنوات استثمارية ريفية مبتكرة وإنتاجية للمهاجرين والمنظمات المجتمعية

ويعزز المرفق إقامة شراكات استراتيجية بين الوسطاء الماليين الرسميين، ومقدمي التحويلات، ومؤسسات التمويل الصغرى، والتعاونيات المالية، وشبكات البريد.

## التمايز بين الجنسين

أصدر الصندوق في عام 2007 كتاباً بعنوان *Polishing the stone: a journey through the promotion of gender equality in development projects*. وتم وضع هذا الكتاب ونشره بالتعاون مع مركز بحوث ووثائق أمريكا اللاتينية. ويعرض الكتاب الأساليب العملية لتعزيز المساواة بين الجنسين في التنمية الريفية. كما يبحث العلاقة بين المساواة بين الجنسين وبين الحد من الفقر. ويعرض شهادات من النساء والرجال في المجتمعات المحلية الريفية. وقدمت حكومة اليابان منحة لتمويل المطبوعة. واشترك الصندوق ومركز بحوث ووثائق أمريكا اللاتينية ومعهد الدراسات الاجتماعية في إطلاق هذا الكتاب في لاهاي، هولندا، في أكتوبر/تشرين الأول. وتم عرض الكتاب على وسائل الإعلام ومناقشته في التليفزيون الإيطالي في ديسمبر/كانون الأول.

## الشراكات مع الوكالات الحكومية الدولية

### الاتحاد الأفريقي

واصل الصندوق في عام 2007 العمل مع الاتحاد الأفريقي لوضع التنمية الزراعية والحد من الفقر الريفي على رأس جدول أعماله. وأقر الصندوق منحتين لدعم الاتحاد الأفريقي. وسوف تركز المنحة الأولى على سبل الوصول إلى الأراضي، وستركز المنحة الثانية على قضايا سبل العيش الريفية. كما يعكف الصندوق على إعداد منحة إضافية لدعم أمانة برنامج مكافحة التريبانوزوما في أفريقيا الذي ينفذه الاتحاد الأفريقي. ويأتي ذلك تلبية لطلب من مفوضية الاتحاد الأوروبي للاقتصاد الريفي والزراعة. وسوف يساهم دعم برنامج مكافحة التريبانوزوما في أفريقيا في تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي من خلال رفع مستوى خدمات صحة الحيوان ومراقبة الأمراض. وسوف تشترك منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج مكافحة التريبانوزوما في أفريقيا والشركاء الآخرون في تمويل هذا النشاط الذي يبلغ مجموع تكلفته نحو 3.5 مليون دولار أمريكي، سيقدم منها الصندوق 1.5 مليون دولار أمريكي تقريباً.

## الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

التقى الصندوق بكبار مدراء أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في صيف عام 2007 لاستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المشتركة المحددة في مذكرة التفاهم المبرمة بين الصندوق والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفي ظل التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واصل الصندوق تنفيذ المبادرة الإقليمية لتحضير الكاسافا وتسويقه في أفريقيا الغربية والوسطى. وهذه المبادرة عبارة عن برنامج يستغرق ثلاث سنوات اعتباراً من عام 2006 بدعم من إيطاليا، وهو يشكل جزءاً من مبادرة الكاسافا لعموم أفريقيا. وهي أحد البرامج الرائدة لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا.

وعُقدت حلقة العمل الإقليمية الأولى لبرنامج التسويق في دوالا، الكاميرون. في أكتوبر/تشرين الأول. وركزت حلقة العمل على تعزيز أثر الكاسافا على الحد من الفقر من خلال تنمية سلاسل القيمة. وشارك في حلقة العمل مشاركون من أربعة برامج وطنية لتنمية الجذريات والدرنيات التي يساندها الصندوق في بنين والكاميرون وغانا ونيجيريا. واستندت حلقة العمل إلى خطة عمل لتطوير وحدات التجهيز التقليدية، وإنشاء سلاسل لسلع دقيق الكاسافا عالية الجودة. ودمج أصحاب الحيازات الصغيرة في النظم الزراعية الكبرى التي ستنجح الكاسافا كمادة خام صناعية. كما ساند الصندوق اجتماع اللجنة التوجيهية لمبادرة الكاسافا لعموم أفريقيا الذي عُقد في ملاوي في ديسمبر/كانون الأول وشارك فيه.

وعمل الصندوق خلال العام مع منظمات المزارعين لوضع اللمسات النهائية على مطبوعة المنتجون الأفريقيون يتكلمون التي تتناول تنمية برنامج الزراعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما شارك الصندوق في اجتماعات متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر قمة الأمن الغذائي الذي عُقد في أبوجا في ديسمبر/كانون الأول 2006 واستضافه الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا.

## الشراكة مع الدول العربية ومنظمة البلدان المصدرة للنفط

واصل الصندوق في عام 2007 تعزيز تعاونه مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقام رئيس الصندوق في أعقاب زيارة إلى المملكة العربية السعودية في عام 2006 بزيارة الكويت والإمارات العربية المتحدة. وأتاحت هذه الزيارة الفرصة لإطلاع زعماء دول الخليج العربية على عمل الصندوق في مجال الحد من الفقر الريفي وحشد دعمهم لتعزيز التعاون.

وفي فبراير/شباط، شارك رئيس الصندوق في الاجتماع الرفيع المستوى لرؤساء مؤسسات فريق التنسيق والجهات المانحة الدولية والمؤسسات الإنمائية الذي استضافه الصندوق العربي للإيماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت. وسلط رئيس الصندوق الضوء خلال الاجتماع على أهمية التنمية الزراعية ومساهمتها في النمو والحد من الفقر. كما استعرض رئيس الصندوق مجالات زيادة التعاون مع المؤسسات الشريكة الرئيسية.

والتقى رئيس الصندوق والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في فبراير/شباط في أعقاب الدعوة التي وجهها الصندوق إلى الأمين العام لإلقاء بيان في الدورة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق. وكان الاجتماع مناسبة لتدشين مطبوعة عن شراكة الصندوق مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعنوان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: شراكة لاستئصال الفقر الريفي.

وفي يونيو/حزيران، شارك الصندوق في الاجتماع التنسيقي للصناديق العربية الذي استضافه صندوق الأوبك للتنمية الدولية في فيينا، النمسا. وكانت هذه هي المرة الأولى التي توجّه فيها الدعوة إلى الصندوق للمشاركة في الاجتماع. وكان حضور المنظمة في الاجتماع بمثابة تأكيد للأهمية التي توليها لبناء التعاون مع الصناديق والمؤسسات الإنمائية العربية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، شارك الصندوق في الندوة الوزارية المصاحبة لمؤتمر قمة أوبك في الرياض، المملكة العربية السعودية.

## متابعة التنسيق والمواءمة

يعمل الصندوق، بوصفه أحد الأطراف الموقَّعة على إعلان باريس لعام 2005 بشأن فعالية المعونة، مع الجهات المانحة والبلدان الشريكة الأخرى للوفاء بالتزامات الشراكة التي يجسدها الإعلان.

ويشترك الصندوق في مختلف مبادرات التنسيق على المستويين القطري والدولي. وشارك الصندوق خلال عام 2007 بدور نشط في المشروع المشترك بشأن الإدارة من أجل تحقيق النتائج الإنمائية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وشارك في رعاية المائدة المستديرة الثالثة حول الإدارة من أجل تحقيق النتائج التي عُقدت في هانوي، فييت نام، في فبراير/شباط. وشارك رئيس الصندوق في عضوية فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، ويشارك الصندوق في جميع البرامج القطرية التجريبية لمبادرة الأمم المتحدة لتوحيد الأداء (انظر الصفحة 62). كما يعمل الصندوق مع وكالاتي الأمم المتحدة الأخرى التي يقع مقرهما في روما لتعزيز التنسيق في مختلف المجالات، مثل السياسات، وإدارة المعرفة، والأعمال الإدارية (انظر الصفحة 77). ويشترك الصندوق بدور نشط في عضوية الفريق العامل المشترك بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعني بالبيئة (انظر الصفحة 65). وينص التقرير الأول عن الفعالية الإنمائية للصندوق على أن الصندوق يتقيد فعلاً بالتزامات إعلان باريس وذلك من خلال:

- مواءمة المبادرات التي يمولها مع استراتيجيات البلدان الشريكة ذات الصلة
- استخدام النظم القطرية قدر المستطاع في سياساته وإجراءاته الحالية
- المشاركة في آليات التنسيق على المستوى القطري
- دعم ملكية البلدان الشريكة لجداول أعمال باريس
- الاشتراك في طائفة واسعة من الشراكات
- وضع جميع نظمته على أساس 'الإدارة من أجل تحقيق النتائج'

وسوف يُعقد المنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المعونة في أكرا، غانا، في سبتمبر/أيلول 2008. وسوف يشارك الصندوق مرة أخرى في المسح الذي سيتم إجراؤه في إطار التحضير للمنتدى. كما ستساهم المنظمة في المنتدى من خلال تقاسم خبرتها في مجال تنفيذ التزامات الشراكة في سياق التنمية الريفية على مستوى البلدان الشريكة.

ويشارك مكتب التقييم المستقل في الصندوق في التقييم المشترك لتنفيذ إعلان باريس.

## الهيئة المانحة العالمية من أجل التنمية الريفية

أنشئت الهيئة المانحة العالمية من أجل التنمية الريفية في عام 2003 كمبادرة مشتركة للمنظمات المانحة. ويشترك الصندوق في عضوية الهيئة منذ إنشائها. وتلتزم الهيئة بالتنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة كما هو محدد في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الصادر في مارس/آذار 2005. وتعمل الهيئة على تحسين تنسيق السياسات والإجراءات المؤسسية بشأن التنمية الريفية وتقديم الدعم المشترك لبرامج التنمية في حكومات البلدان الشريكة، وذلك بهدف الحد من الفقر في المناطق الريفية. ويتضمن الموقع الشبكي [www.donorplatform.org](http://www.donorplatform.org) عرضاً عاماً لعمل الهيئة، بما في ذلك التقرير السنوي لعام 2006 الذي صدر في أبريل/نيسان 2007.

وتستند مخرجات الهيئة إلى ثلاث ركائز متكاملة:

- التواصل من أجل إعلاء صوت السكان الريفيين الفقراء واجتذاب مزيد من الاستثمارات الخاصة والعامة إلى المناطق الريفية
- التعلم المشترك من أجل رفع مستوى جودة استثمارات التنمية الريفية وزيادة أثرها من خلال تحسين الممارسات والترابط الشبكي وتقاسم المعرفة
- فعالية المعونة من أجل تعميق فهم كيفية تعزيز تنسيق ومواءمة جهود الجهات المانحة في التنمية الريفية والزراعة

ويتصدر الصندوق سلسلة من دراسات الحالة القطرية تحت رعاية الهيئة حول التركيز الريفي في استراتيجيات الحد من الفقر، وفي سبتمبر/أيلول، شارك الصندوق وسبعة من الأعضاء الآخرين في الهيئة في اجتماع خارجي. وركزت المناقشات على بلورة رؤية وفهم مشترك لأنشطة الهيئة وكيفية وضعها في مركز استراتيجي وتنظيمها للمساهمة في تحقيق مزيد من الاستثمارات الفعّالة في التنمية الزراعية والريفية.

### المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية

في عام 2007، بادر الصندوق والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية بشراكة استراتيجية في الابتكار والاتصال في مجال السياسات. وسوف تحسّن الشراكة من قدرات الصندوق في حوار السياسات لصالح الفقراء، والابتكار وإدارة المعرفة بما يتماشى وتوصيات التقييم الخارجي المستقل والإطار الاستراتيجي.

وحدّد الصندوق والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية خلال المرحلة الاستهلالية تحديات السياسات الرئيسية التي تواجه السكان الريفيين الفقراء في إدارة الموارد الطبيعية والوصول إلى الأسواق. وقام الصندوق والمعهد بعد ذلك بإعداد ثلاث مذكرات مفاهيم عن تلك التحديات. وعقدت المنظمتان حلقة عمل في روما في سبتمبر/أيلول لتصميم البرنامج المشترك.

### مساهمة الصندوق في تقرير التنمية في العالم 2008

قدّم الصندوق دعماً مالياً لعملية استعراض تقرير التنمية في العالم 2008: الزراعة من أجل التنمية الصادر عن البنك الدولي وشارك فيها. وتمثّلت المساهمة الرئيسية للصندوق في تأكيده أهمية سبل العيش في التقرير الموجه في أغلبه نحو قطاع الزراعة. كما شاركت المنظمة في تدشين التقرير، لا سيما خلال المنتدى العالمي للزراعة الذي استضافته منظمة الأغذية والزراعة في نوفمبر/تشرين الثاني (انظر الصفحة 63). وسهّل الصندوق اشتراك منظمات المزارعين في عملية الاستعراض. ونتيجة ذلك فقد طلب البنك الدولي من الصندوق مواصلة المساعدة في تشجيع منظمات المزارعين على الاشتراك في تطبيق استنتاجات تقرير التنمية في العالم لهذا العام على المستوى القطري.

### عمالة الأطفال في الزراعة

يعمل 132 مليون طفل دون الرابعة عشرة من العمر في الزراعة على مستوى العالم. ويعاني هؤلاء الأطفال في كثير من الأحيان من الاستغلال الشديد ويتعرضون لظروف محفوفة بالمخاطر. وبافتراض أن متوسط حجم الأسرة هو أربعة أفراد فإن أكثر من نصف مليار شخص يعتمدون كلياً أو جزئياً على الدخل المتحقق من عمالة الأطفال. ويعمل الصندوق على النهوض بسبل عيش تلك الأسر وإزالة الحاجة التي تدفعهم إلى عمالة الأطفال. ويتيح ذلك للفتيات والأولاد المواظبة على الدراسة ومن ثم تعزيز الحد المستدام من الفقر.

وفي عام 2007، بدأ الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية والجهات الشريكة الأخرى، تحت قيادة مكتب العمل الدولي، في العمل معاً نحو تميم قضية عمالة الأطفال في الزراعة في أنشطتها وتحقيق مزيد من اتساق السياسات. وركز اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال لهذا العام على الزراعة. ووقع الأطراف في هذه المناسبة إعلان نوايا للقضاء على عمالة الأطفال المحفوفة بالمخاطر في الزراعة. وشارك موظفو الصندوق بعد ذلك في دورة تدريبية قامت بتنظيمها منظمة الأغذية والزراعة ومكتب العمل الدولي. واطلع المدربون على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في الزراعة ووسائل العمل الرئيسية لمكافحتها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

## برنامج هيكلية الريف

يعمل هذا البرنامج على تحسين فهم الاتجاهات الحالية في تحويل الزراعة والاقتصادات الريفية، واقتراح خيارات سياساتية. ويركز البرنامج على الدور الذي تلعبه السياسات الهيكلية في التنمية الريفية الشاملة، والحد من الفقر، وزراعة الحيازات الصغيرة. ويقوم الصندوق بتمويل البرنامج بالاشتراك مع البنك الدولي وفرنسا وسويسرا.

## عملية منتدى المزارعين

منتدى المزارعين هو الإطار الذي تسير فيه شراكة الصندوق مع منظمات المزارعين في جميع أنحاء العالم، وهو عملية تشاور وحوار وتعاون. وتُعقد كل سنتين مشاورات عالمية لمنتدى المزارعين بالتزامن مع مجلس محافظي الصندوق.

وقام الصندوق خلال عام 2007 بعقد 10 مشاورات قطرية و مشاورات إقليمية مع منظمات المزارعين والمسؤولين الحكوميين في آسيا. ووضعت الاجتماعات برنامجاً مدته ثلاث سنوات للتعاون بين الصندوق ومنظمات المزارعين في الإقليم. كما ساند الصندوق مشاورات شاملة بين منظمات المزارعين والمسؤولين الحكوميين في نيبال في إطار التحضير للجمعية التأسيسية.

ونُظمت في مارس/آذار مشاورات إقليمية مع منظمات المزارعين في كوتونو، بنين. وشارك في المشاورة زهاء 50 من قادة منظمات المزارعين الإقليمية والوطنية من 20 بلداً. وكانت هذه هي المشاورة الإقليمية الأولى لمنتدى المزارعين جنوب الصحراء الكبرى. وبادر الصندوق في عام 2007 بالعديد من البرامج أو قام بمساندتها دعماً لمنظمات المزارعين.

- تمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق. يعمل هذا البرنامج البحثي على تمكين منظمات المزارعين في البلدان النامية من التأثير على بيئة السياسات. وجاء هذا البرنامج بمبادرة من الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي للبحوث الزراعية في المناطق المدارية. كما يشجّع البرنامج وضع أطر مؤسسية لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة في نظام التسويق الزراعي. وساند الصندوق المرحلة الاستهلاكية في عام 2007 وسوف يشترك في تمويل المرحلة المقبلة في عام 2008.
- لجنة الزراعة الأسرية التابعة للسوق المشتركة لبلدان الحروط الجنوبي. هي ثمرة عملية قام بتعزيزها المجتمع المدني والحكومة البرازيلية. وأنشئت لجنة الزراعة الأسرية في عام 2004 لتعزيز سياسات الزراعة الأسرية في بلدان السوق المشتركة لبلدان الحروط الجنوبي. وتعمل اللجنة على تعزيز حوار بين الحكومات ومنظمات المزارعين في البلدان الأعضاء. وقدّم البرنامج الإقليمي لدعم المؤسسات والسياسات للحد من الفقر الريفي في منطقة السوق المشتركة لبلدان الحروط الجنوبي منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2004 الدعم التقني وخدمات الأمانة للجنة الزراعة الأسرية. كما أجرى الصندوق تقييماً لهذه التجربة التي سيتم الانتهاء منها في عام 2008.
- بناء قدرات منظمات المزارعين في أفريقيا جنوب الصحراء ودعم عملية منتدى المزارعين (تحالف الوكالات الزراعية). يمكن هذا البرنامج منظمات المزارعين من المشاركة بصورة أكبر في المنتديات الوطنية والدولية المعنية بالقضايا الزراعية. ويتألف البرنامج من أربعة مكونات، هي رسم خرائط منظمات المزارعين وتحديد ملامحها، ووضع السياسات التشاركية في منظمات المزارعين وبمشاركة منها، وبناء قدرات موظفي منظمات المزارعين في مجال الإدارة المالية والتخطيط، والتقييم، والدروس المستفادة.

- بناءً على طلب قادة منظمات المزارعين خلال الدورة الأولى لمنتدى المزارعين في فبراير/شباط 2004، بدأت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق والمنظمات غير الحكومية الأوروبية تنفيذ برنامج لدعم اشتراك منظمات المزارعين في عملية اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وفي عام 2007، قدّم الصندوق خمس منح صغيرة إلى شبكات منظمات المزارعين الإقليمية لأغراض المناصرة وأعمال النشر في عملية اتفاقات الشراكة الاقتصادية الإقليمية. وفي أبريل/نيسان، نظّم الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات غير الحكومية الأوروبية حدثاً على هامش الدورة السادسة والستين للجنة مشاكل السلع الأساسية في منظمة الأغذية والزراعة حول الصلات بين اتفاقات الشراكة الاقتصادية والتكامل الإقليمي والسيادة الغذائية.

### التعاون مع الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقراً لهما

في فبراير/شباط، بدأ الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وهي وكالات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها، عملية لتحديد مجالات التعاون بينها والإبلاغ عنها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وتدور المعلومات التي تم جمعها حول أربعة محاور:

- زيادة الاستثمارات في التنمية الزراعية والريفية
- صياغة السياسات وبناء القدرات وإدارة المعرفة والمناصرة
- الطوارئ وإعادة الإعمار، بما في ذلك إدارة مخاطر الكوارث
- الإدارة

وكشفت عملية رسم الخرائط عن وجود قدر كبير من التعاون الجاري في مختلف الميادين، وهو تعاون ناشئ في الأساس عن جهود الموظفين على مستوى العمل. ويقوم منذ أمد بعيد تعاون في العمليات، لا سيما بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة. كما أن الأعمال المناصرة المشتركة على الصعيدين الإقليمي والدولي حافلة أيضاً، وأما العمل المشترك في مجال السياسات فلم يبدأ إلا منذ وقت قريب. ويشمل العمل في مجال السياسات معالجة قضايا التجارة، لا سيما اتفاقات الشراكة الاقتصادية، والانخراط مع منظمات المزارعين، فضلاً عن العمل التمهيدي في مجال تغيير المناخ. كما تعاون الصندوق مع منظمة الأغذية والزراعة في وضع موجزات مختلف مواضيع سياسات الزراعة والتنمية الريفية المستدامة. وسيجري تخطيط التعاون بين الوكالات الثلاث بشكل استراتيجي في المستقبل. وسوف يبدأ العمل في ذلك اعتباراً من عام 2008.